

الثنائية في الفكر البلاغى

١ . د . محمد عبد المطلب (*)

إن النظر في البحث البلاغى فى صورته التى وصلت إلينا ، يدل على أنه قد مر بمراحل تطورية هيات له أن يأخذ طبيعة متكاملة ، باعتباره فرعاً من فروع الدراسة الجمالية للنص الأدبى ، ولم يتحقق له ذلك إلا بعد أن توافر له أمران :

الأول : أن المسائل التى تناولها تحددت صورها ، بحيث يمكن — من خلالها — رصد ما يمكن ، أو ما لا يمكن أن يقع تحت التناول البلاغى ، وبمعنى آخر تحدد ما هو من اختصاص البلاغة ، وما هو خارج هذا الاختصاص .

الأخر : أن البلاغة القديمة كونت لها أساليبها التحليلية ، أو التقنيية الخاصة بها ، والتى تتلائم مع الخواص الذاتية لمباحثها . والملاحظ أن هذه الأساليب قد تمحورت حول ثنائية جدلية أحيانا ، وتحولية أحيانا أخرى ، وتقابلية أحيانا ثالثة ، وامتدت هذه الثنائية من التصورات الكلية الى العناصر الجزئية ، وبمعنى آخر ، كانت لها السيطرة المميزة على الفكر البلاغى القديم .

والتصور الكلى للبحث البلاغى دار فى إطارين موسعين (المعانى والبيان) والترابط بينهما جعل تحديد البلاغة قائما على ازدواجية تعريفية ، فهى « العلم بجواهر الكلم المفردة والمركبة ، ودلائل الألفاظ المركبة ، لا من جهة وضعها وإعرابها » (١) .

والتصور التحليلى لهذا التعريف يشكل الثنائيات التالية :

- ١ — الكلم المفردة .. الكلم المركبة .
- ٢ — الكلم المفردة والمركبة .. دلائل الألفاظ المركبة .
- والمقصود (بجواهر الكلم المفردة والمركبة) : علم البيان .
- والمقصود (بدلائل الألفاظ المركبة) : علم المعانى .

وكل النشاط البلاغى كان يعتمد على الانتماء المطلق لهذه الثنائية ، وهو انتماء يحمل طابعاً مميزاً لما نسميه (الثنائية البلاغية) ، ولا شك أن البلاغيين قد استمدوا منها معظم الحقائق الفنية التى رصدها فى

* أستاذ البلاغة والنقد الأدبى المساعد بكلية الآداب — جامعة

عين شمس .

(١) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز —

(يحيى العلوى — المقتطف بمصر ١٩١٤ : ١ / ١٢) .

المستوى التنظيري أو التطبيقي . ولا شك أيضا أننا مدينون لهم في الكشف عن كثير من الأنماط اللغوية ، التي كان تدقيقهم في وضعها وسيلة فعالة في إفراز طاقات تعبيرية ، تعمل على تأكيد أدبية الصياغة وشاعريتها ، وطبيعة الإدراك الثنائي جعلت من أى طرف ثالث — إذا وجد — شيئا هامشيا ، فإن تعدد أشكال الكلام يعود الى منطلقين محددين (المعانى والبيان) ، والنظر الى الواقع التطبيقي للصياغة أضلّف بعدا ثالثا يتدخل في عملية التحسين الزائدة على أصل المعنى ، أى (البديع) ؛ والإدراك الثنائي فيه يأتى من وضه في تقابل مع (المعانى والبيان) فهو « علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة » (١) .

فالتحسين عملية فنية تتقابل مع التطبيق على مقتضى الحال ، ووضوح الدلالة ، وهو تقابل يجعل من التحسين شيئا هامشيا كما قلنا .

وتناول الإدركات الجزئية لمباحث البلاغة من خلال علومها الثلاثة « البيان والبديع » يبلور هذه الثنائية التي لاحظناها .

(فتعلم البيان) هو « معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان ، ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه » (٢) .

والثنائية الأولى في هذا التعريف (الزيادة والنقصان في وضوح الدلالة) ترتبط بثنائية إدراكية هي (الدلالة العقلية والوضعية) ولا مجال لمباحث البيان في الدلالة الثنائية ، وإنما مجالها الدلالة الأولى ، لأنها التي تحتل الانتقال بين مستويات مختلفة ، والتحرك بينها هو مجال الرصد البلاغى من خلال لزوم أحدها للآخر على وجه من الوجوه .

وهذا اللزوم يدور أيضا في مجموعة من الثنائيات المنطقية التي شققتها البلاغيون ، كالذى بين الإمام والخلف بحكم العقل ، أو بين طول القامة وطول النجاد بحكم الاعتقاد ، وقد تكون هذه الثنائيات من جانب واحد ، كالذى بين العلم والحياة بحكم العقل ، أو بين الأسد والجراءة بحكم الاعتقاد .

فمرجع (علم البيان) اعتبار جهتين : جهة الانتقال من ملزوم الى لازم ، وجهة الانتقال من لازم الى ملزوم (٣) .

وإمكانية وجود جهة ثالثة في هذا المرجع شيء مرفوض ، « فلا يريك

(١) الإيضاح لمختصر تلخيص المفتاح — الخطيب القزويني — صبيح

بمصر : ٢٤٣ .

(٢) مفتاح العلوم — السكاكى — دار الكتب العلمية بيروت : ٧٠ .

(٣) السابق : ١٤١ .

بظاھرہ الانتقال من أحد لازمی الشيء الى الآخر ، مثل ما اذا انتقل من بياض الثلج الى البرودة ، فمرجعه ما ذكر ينتقل من البياض الى الثلج ، ثم من الثلج الى البرودة » (١) ای أن هناك إصرارا على هذا النمط الثنائی تنظیرا وتطبیقا .

وطبیعة التحرك البلاغی فی مباحث (البیان) تؤكد ازدواجية الإدراك لفھوم الصورة التشبيھية ، حيث تقوم على التعدد ، بمعنى وجود طرفین یعقد بينهما مشابھة على نحو ما ، وإیغالاً فی هذه الثنائية ، يرى البلاغیون قیام علاقة جدلية بین هذين الطرفین تعتمد على ازدواجية تصویریة هی (المفارقة والموافقة) .

فإذا لم يتحقق ذلك بارتفاع (الموافقة) كلية ، زال التعدد ، ولم تبرز دلالة التشبيھ ، ذلك أن تشبيھ الشيء — كما يقول السكاکی (٢) — لا یكون إلا وصفا له عن طریق مشاركته للمشبه به فی أمر . ومنطق الثنائية یتنضی ألا یوصف الشيء بنفسه .

وبالمثل ایضا لو ارتفعت (المفارقة) من كل الوجوه امتنعت الصورة التشبيھية ، فمن المحتم وجود علاقتی (سلب وإيجاب) فی آن واحد ، تتحرك من أحد الطرفین للآخر ، حتى یصير الأمر الى وصف یكون دالا على النقيضین (الاجتماع والافتراق) . وتتأكد هذه الثنائية فی الدلالة الناتجة من التشبيھ ، لأن ارتباطها بالمدرک العقلي یحركها داخل محورین :

الأول : إمكانية الوجود ، فعندما یقول الشاعر :

فإن تفق الأنام وأنت منهم فإن المسك بعض دم الغزال
نجد أنه قصد الى أن ممدوحه فاق غیره ، حتى صار جنسا برأسه ، وهذا فی الظاهر كالممتنع ، فلما كان كذلك جاء بقوله : (فإن المسك بعض دم الغزال) محتجا به على صحة دعواه ، وإمكانية وقوعها .

الأخر : بیان مقدار هذا الوجود . وهذا كمن یحاول نفی الفائدة عن فعل بعض الناس ، وأنه لا طائل وراءه ، فيقول : فلان كالتقاطض على الماء ، ویخط فی الهواء ، حيث سبق الكلام لمعرفة المقدار لا غیر (٣) .

كما تتأكد الثنائية ایضا فی مستويات إدراك الدلالة ، ذلك أن طبیعة الإدراك العقلي متأخر عن المدرک الحسی فی الزمان ، ولذا كان من المألوف فی دلالة التشبيھ نقلها من مستوى المعقول الى المحسوس ، فذكر المعنى العقلي ثم تعقیبه بالتمثيل الحسی ، يؤدي بالضرورة الى نقل « النفس من المعنى الغریب الى القریب » (٤) .

(١) السابق : ١٤٢ .

(٢) الطراز : ٣٤٨ ، ٣٤٩ .

(٣) نهاية الإيجاز فی دراية الإعجاز — فخر الدين الرازی — الاداب والمؤدب ببصر ١٣١٧ هـ : ٧٥ .

(٤) أنظر — التركيب اللغوی للأدب — د . لطفي عبد البديع .

النهضة المصرية ١٩٧٠ . الطبعة الأولى : ٢٢ .

(م ١١ — دراسات)

وإذا كانت الصورة التشبيهية قد اعتمدت على وجود طرفين ، فإن الصورة الاستعارية ليست إلا امتدادا لها ، أى أنها تنبنى أيضا على وجود هذين الطرفين مع ارتباطهما بثنائية أخرى تعمل على نقل الصورة من التشبيه الى الاستعارة ، وهى ثنائية افتراضية تتصل بحركة الذهن وإدراكه لكيفية التجوز من المعنى الحقيقى الى المعنى المجازى .

والمجاز — كمقابل للحقيقة — يمثل ثنائية افتراضية ، تقوم على تصور وجود وضعين للغة يسبق أحدهما الآخر (١) .

وعبد القاهر الجرجاني فى تناوله للحقيقة والمجاز لا تغيب عنه هذه الثنائية ، ذلك أن كل واحد من وصفى المجاز والحقيقة إذا كان الموصوف به المفرد غير حده إذا كان موصوفا به الجملة : وأنا نحددهما فى المفرد : كل كلمة أريد بها ما وقعت له فى وضع واضح — وإن شئت قلت : فى مواضعه — وقوعها لا يستند فيه الى غيره فهى حقيقة .

وهذه عبارة تنظيم **الوضع الأول** وما تأخر عنه ، كلفة تحدث فى قبيلة من العرب ، أو فى جميع العرب ، أو جميع الناس مثلا ، أو تحدث اليوم . ويدخل فيها الأعلام المنقولة كانت كزبد وعمرو ، أو مرتجلة كغطفان ، وكل كلمة استؤنف بها على الجملة مواضعه ، أو ادعى الاستئناف فيها « (٢) » .

بل إن هذه الثنائية أصبحت محورا أساسيا لتحديد مفهوم المجاز عند الجرجاني ، إذ هو « كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له فى وضع واضعها للملاحظة بين الثانى والأول فهى مجاز .

وإن شئت قلت : كل كلمة جرت بها ما وقعت له فى وضع الواضع الى مالم توضع له ، من غير أن تستأنف فيها وضعا للملاحظة بين ماتجوز بها اليه ، وبين أصلها الذى وضعت له فى وضع واضعها » (٣) .

فتجدد الواضعة أمر افتراضى يتحرك من خلاله معظم البلاغيين ، وخاصة فى رصدهم لعملية العدول بالالفاظ من دائرة الاستعمال المألوف ، واللغة بهذا التصور تنشطر الى ثنائية (الحقيقة والمجاز) كأساس أولى لانطلاق البلاغيين الى تحديد عناصر الصورة الفنية ، وما بين هذه العناصر من علاقات .

واتصال الاستعارة بالتشبيه ما هو إلا علاقة جدلية بين الحقيقة والمجاز ، حيث تتجسد هذه العلاقة فى عمليتين فئيتين :

أحدهما : إسقاط أحد طرفى التشبيه .

والأخرى : تضمين المذكور دلالة المحذوف (٤) .

(١) أسرار البلاغة . عبد القاهر الجرجاني . دار المعرفة ببيروت

١٩٧٨ : ٣٠٣ .

(٢) السابق : ٢٠٤ .

(٣) السابق : ٢٠٥ .

(٤) مفتاح العلوم : ١٥٦ .

ويصاحب هاتين العمليتين حركة ذهنية مزدوجة ، تتمثل في (النقل) ، أى نقل المعنى لا مجرد اللفظ ، ثم (الادعاء) ، ذلك أن المجال اللفوى قد يقتضى جعل شجاعة الرجل غير ناقصة عن شجاعة الأسد مثلا ، فنقول : هو أسد ، فإذا أردنا المبالغة نقلنا عن المشبه إسم جنسه ، فنقول : ليس هو بانسان ، وإنما أسد ، فالإدعاء مكمل للنقل ، لأنه محال أن يقال : هو ليس بانسان ، ولكنه شبيه بالأسد ، أو يقال : هو شبيه بأسد في صورة إنسان .

هذا النقل اثار جدلا أساسه ثنائية خطيرة في الفكر البلاغى ، هى ثنائية (اللفظ والمعنى) والتى سوف نعرض لها بعد ذلك . وهذا الجدل انصب حول المنقول ، هل هو اللفظ أم المعنى ؟ ولكل فريق أدلته وبراهينه التى استعان بها ، وإن كانت الغلبة النظرية قد تحققت لعبد القاهر الجرجانى ومن تبعه في إضفاء (المزية والفضيلة) على المعنى دون اللفظ . وميل البلاغيين للتقسيم والتفريع في كل مباحثهم — ومنها الاستعارة — لا يفلت من هذه الثنائية إلا نادرا . فهى تنقسم الى (مصرح بها ومكنى عنها) . والمصرح بها الى (تحقيقية وتخليية) ، والتحقيقية يكون فيها المشبه المتروك شيئا متحققا (حسا أو عقلا) . ثم تنقسم أيضا الى « قطعية واحتمالية » ، كما تنقسم الى « أصلية وتبعية » ، والى « مجردة ومرشحة » (١) .

كما أن طبيعة العلاقة بين طرفى الاستعارة تتمثل في أربع ثنائيات :

- ١ — محسوس لمحسوس ٣ — محسوس لمعقول .
- ٢ — معقول لمعقول ٤ — معقول لمحسوس . (٢)

وتشارك الكناية الاستعارة في ثنائية الإنفraz الدلالى عن طريق المعقول ، فكلاهما عملية (إثبات وتقرير) ، فليس معنى الكناية أننا زدنا في ذات الدلالة ، بل أن الزيادة تكون في إثبات المعنى ، رئيسست المزية في قولهم : جم الرماد . أنه دل على قرى أكثر ، بل إن المزية كانت في إثبات كثرة القرى .

وكذلك ليست المزية في قولنا : رأيت أسدا . على قولنا : رأيت رجلا لايتميز عن الأسد في شجاعته وجراته . أننا أفدنا بالأول زيادة في مساواته بالأسد ، بل إننا أفدنا تأكيدا وتشديدا في إثبات هذه المساواة وتقريرها . وعملية الإثبات في الكتابة تأتى من ازدواجية التصور المنطقى لبنائها ، ذلك أنها تقوم على (إثبات دليلها) وإيجابها بما هو شاهد في وجودها ، وذلك أكد في الدعوى من أن تجيء إليها نغثبتها ساذجا عقلا (٣) .

(١) السابق : ١٥٨ .

(٢) الطراز : ٢٤٣/١ — ٢٤٦ .

(٣) دلائل الإعجاز — عبد القاهر الجرجانى — شرح وتعليق محمد

عبد المنعم خفاجة — القاهرة ١٩٦٩ : ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

كما أن النظر البلاغى القديم اعتبر الكناية قيمة تعبيرية مزدوجة الدلالة ، ذلك « أن اللفظة اذا أطلقت وكان الغرض الاصلى غير معناها ، فلا يخلو إما أن يكون معناها مقصودا أيضا ليكون دالا على ذلك الغرض الاصلى ، وإما أن لا يكون كذلك ، فالأول هو الكناية ، والثانى هو المجاز » (١) .

فعندما نقول : كثير الرماد . تكون كثرة الرماد دليلا على الكرم ، فالألفاظ استعملت فى معانيها الأصلية ، ثم جاء الغرض من إفادة كثرة الرماد ، وهو الكرم ، معنى ثانيا .

وحركة المعنى فى الصورة الكنائية لها طبيعة ثنائية أيضا ، فهى إما أن ترتبط (بصفة) يقصدها المتكلم ، ويتخذ الصياغة الكنائية وسيلة إليها ، مع ملاحظة وقوع هذه (الصفة) تحت ثنائية أخرى ، حيث يكون الوصول إليها قريبا دون وسائط ، كقولهم : طويل النجاد . كناية عن طول القامة ، وقد يكون هذا يحتاج الى عدة وسائط ذهنية ، كقول الشاعر :

وما يك فى من عيب جبان الكلب مهزول الفصيل

فإن الذهن ينتقل فى حركة تراجعية من جبن الكلب عن الهرير فى وجه من يدنو من الدار — مع أن الهرير فى وجه الغريب أمر طبيعى — الى استمرار تأديبه ، ثم من ذلك الى استمرار موجب نباحه ، وهو اتصال مشاهدته وجوها إثر وجوه ، ومن ذلك الى كونه مقصد الدانى والقاصى ، ومن ذلك الى أنه مشهور بحسن قرى الأضياف (٢) .

وإما أن ترتبط بـ (موصوف) يقصده المتكلم لكن لا يصرح به ، كقول الشاعر كتابة عن القلب :

الضاربين بكل أبيض مخذم والطاعنين مجامع الأصفان

وقد رصد البلاغيون محورا ثالثا لحركة المعنى ، ولكنه فى الحقيقة ليس سوى عملية ربط ، أو (نسبة) بين الطرفين السابقين (الصفة والموصوف) ، يقول زاد الأعجم :

إن السباحة والمروءة والندى فى قبة ضربت على ابن الحشر

فقد قصد الشاعر الى إثبات (الصفات) لب (موصوف) هو ابن الحشر ، فجمعها فى قبة وجعلها مضروبة عليه ، فأراد نسبتها اليه بطريق غير مباشر .

وتكاد هذه الثنائية تسيطر سيطرة كاملة على (علم المعانى) فى مستوى الإدراك الكلى لمفهومه ، أو فى مستوى عناصره التحليلية . فهو « تتبع خواص تراكيب الكلام فى الإفادة ، إذ يتصل بها من الاستحسان وغيره ، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ فى تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره (٣) .

(١) نهاية الإيجاز : ١٠٧ .

(٢) الإيضاح : ٢٣٣ .

(٣) مفتاح العلوم : ٧٠ .

وأساس هذا التصور الكلى يقوم على ثنائية الصياغة ، من حيث كان المقصود — هنا — الصياغة الأدبية الصادرة من البلغاء ، وهى مقابلة للصياغة المألوفة التى لا تقدم سوى (أصل المعنى) ، وهى عند السكاكى شبيهة بأصوات الحيوانات التى تصدر عن محالها بحسب ما يتفق (١) .

ولا مجال لمباحث المعانى إلا فى حدود ثنائية كلية أخرى هى (الخبر والطلب) ووجه الحصر فى (المعانى) قائم — فى غالبه — على ثنائية التصور لمكانات تركيب الجمل ، فالكلام إما (خبر أو إنشاء) لأنه إما أن يكون (لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه) ، فالأول هو الخبر والثانى هو الإنشاء . ثم الخبر لا بد له من (مسند إليه ومسند) والإسناد ما هو إلا عملية ربط بين المسند إليه والمسند ، وتلك هى الأبواب الثلاثة الأولى فى (المعانى) .

والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان (فعلا أو متصلا به) وهذا هو الباب الرابع . ثم (الإسناد والتعلق) كل واحد منهما يكون إما (بقصر أو بغير قصر) ، وهذا هو الباب الخامس . والإنشاء هو الباب السادس .

ثم (الجملة اذا قرنت بأخرى) فتكون الثانية (إما معطوفة على الأولى أو غير معطوفة) ، وهذا هو الباب السابع * ولفظ الكلام البليغ (إما زائد على أصل المراد لفائدة ، أو غير زائد عليها) ، وهذا هو الباب الثامن (٢) .

وطبيعة الحصر السابق ترتبط بثنائية دقيقة للبلاغيين هى (الحال والمقام) ، وهما بدورهما يقومان على ثنائية أخرى يرتبطان فيها بالبعد (الزمانى والمكانى) للصياغة ، ذلك أن الأمر الذى يدعو المتكلم الى تقديم صياغته على وجه معين ، إما أن يتصل بزمنها فيسمى الحال ، وإما أن يتصل بمحلها فيسمى المقام .

والمقام يعتمد أيضا على ثنائية تقابلية حصرها السكاكى فى أن « مقام التشكر يبين مقام الشكاية ، ومقام التهنية يبين مقام التعزية ، ومقام المدح يبين مقام الذم ، ومقام الترغيب يبين مقام الترهيب ، ومقام الجدل فى جميع ذلك يبين مقام الهزل ، وكذا مقام الكلام ابتداء يفاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار ، ومقام البناء على السؤال يفاير مقام البناء على الإنكار ، جميع ذلك معلوم لكل لبيب ، وكذا مقام الكلام مع الغبى » (٣) .

وكذلك الأمر بالنسبة للحال ومقتضاه ، فإن كان مقتضى الحال إطلاق

(١) السابق : ٧٠ .

(٢) الإيضاح : ١٢ .

(٣) مفتاح العلوم : ٧٣ .

الحكم فحسن الكلام تجريده من مؤكدات الحكم ، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحليه بشيء من ذلك ، بحسب المقتضى ضعفاً وقوة ، وإن كان مقتضى الحال طى ذكر المسند اليه ، فحسن الكلام تركه ، وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة ، فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب ، وكذا إن كان المقتضى ترك المسند ، فحسن الكلام وروده عارياً عن ذكره ، وإن كان المقتضى إثباته مخصصاً بشيء من التخصصات ، فحسن الكلام نظمته على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدم ذكرها ، وكذا إذا كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها ، والإيجاز معها أو الإطناب ... فحسن الكلام تأليفه مطابقاً لذلك « (١) .

ومن الواضح أن هذه التجريدات السكاكية استمدت قوامها من التحليل المنطقي الذي ينحصر مهمته الأساسية في تحديد العناصر المتقابلة ، والعناصر التي يمكن تركيبها مع بعضها البعض ، وهذه وتلك تتصل بالقيم الثنائية في نظم الكلام ، وهى غالباً ما تجسد نوعاً من التكافؤ بين طرفين يكونان محور التركيب .

ولا شك أن هذا الحصر السكاكى يضع حرية الاختيار للألفاظ اللغة في نطاق نظام بنائى محدد ، حيث تكون الصياغة محكومة بطبيعة المقام وارتباطه بالمتلقى من ناحية ، والمبدع من ناحية أخرى ، وبهذا يكون هذا الحصر مساعداً على الكشف عن حركة الصياغة في اتجاهاتها والتي منها ما يذهب طويلاً ، ومنها ما يذهب عرضاً كما يقول عبد القاهر الجرجاني (٢) . وحركة الصياغة بدورها تعتمد على مجموعة من الثنائيات التحويلية التى تكسب الصياغة خواصها الإبداعية ، فالنظر الى الحركة الطولية الأفقية نتيين فيه ثنائية (التقديم والتأخير) وهى في جوهرها تمثل تراوَج الفكر واللفحة ، ذلك أن أى تغيير في حركة الفكر يتبعه بالضرورة تغير في الشكل الصياغى المجسد له ، إن كان من الملفت أن النظرة العامة لطبيعة (التقديم والتأخير) أخذت شكلاً ظاهراً خالصاً ، فلو أننا دققنا النظر في هذه الثنائية لتكشفت لنا حركة أخرى تكاد تكون عكس التصور السائد عند النحاة واللغويين .

فالمنهج الوصفى يبين لنا أن الجملة تتألف من عناصر ترتبط ببعضها البعض ، يأتى كل واحد منها أثر الآخر في ترتيب معين ، وبما أننا لا نستطيع أن ننطق بعنصرين صوتيين في آن واحد ، فإن ذلك يبرهن على أن الجملة ذات طبيعة خطية (٣) . وبمعنى آخر : إن المتكلم يتحرك الى

(١) السابق : ٧٣ .

(٢) دلائل الإعجاز : ٨١ .

(٣) الألسنية العربية : ريمون طحان . دار الكتاب اللبنانى بيروت .

الامام في عملية النطق ، ذلك أن الكتابة ليست جوهر اللغة ، وإنما هي عرض لها ، لكن المؤكد أن الفكر واللغة وجهان لعملة واحدة ، فحركة الفكر لابد أن تتوافق مع حركة الصياغة في التقدم الى الامام لاتهام الهدف الاجمالي .

وعلى هذا فإن عملية نقل أحد عناصر التركيب من مكانه الاصلى الى مكان آخر ، يجب أن ينظر فيه من حيث حركة الفكر ، وما دام الفكر يتحرك للامام ، يكون نقل اللفظة من موضعها الى موضع قريب من بداية الكلام ، أو في بدايته ، لا يمثل تقدنيا إلا من الناحية الكتابية ، أما من حيث حركة الفكر فهو تراجع الى الوراء ، أو هو (تقديم تراجعى) اذا صح التعبير . وعلى العكس من ذلك . لو نقلت اللفظة من موضعها الاصلى الى موضع آخر يليه ، كان معنى هذا جعلها سابقة على حركة الصياغة ، وليست متأخرة عنها ، وبمعنى آخر نقول : هو (تأخير الى الامام) . ويمكن توضيح الحركتين على الوجه التالى :

حركة الفكر تقدم الى الامام
حركة الصياغة

الى السوراء الى الامام

وهذا النحو قريب من تحريك قطع الشطرنج فوق رقعتها ، فنقلها الى الامام هو الأمر المنطقى الذى يكسبها صفة (التقديم) ، بينما نقلها الى الخلف يمثل حركة تراجعية ، أى (التأخير) ، ولكل حركة أسبابها وأهدافها التى تسعى لتحقيقها متوافقة فى ذلك مع حركة الذهن من ناحية ، ومع الإمكانات التركيبية فى رقعة الشطرنج أو اللغة من ناحية أخرى .

ومن هنا يجب مراجعة كثير من المقامات التى ارتبطت بمسألة التقديم والتأخير ، ولكى تتوافق هذه المقامات مع الحركة الحقيقية للفكر ، فمقولة كمقولة التقديم للأهمية تصبح فى حاجة الى مراجعة ، من خلال رصد الحركة الذهنية وتوافقها مع الصياغة تقدنيا وتأخيرا .

وبالمثل أيضا يجب مراجعة ثنائية أخرى هى (الذكر والحذف) ذلك أن النظر البلاغى اليها قام على تصور عمليتين مزدوجتين : الأولى ورود العبارة على حالها الاصلى فى اكتمال عناصرها ، ثم ثانيها إجراء عملية الحذف لأحد العناصر لاهداف بلاغية ، وهو تصور لا يعكس حركة الذهن بدقة ، إذ أن هذا الحذف عملية افتراضية خالصة ، لم تحدث على وجه من الوجوه ، ولذا كان السكاكى دقيقا عندما ترك كلمة (الحذف) واستخدم بدلا منها كلمة (الترك) أو « الطى » (١) وبهذا تتوافق الحركة الداخلية للمعنى والحركة الخارجية للصياغة ، ولا شك أن النمط الثنائى فى مباحث المعانى كان وسيلة لها فعالياتها فى وضع القيم التعبيرية فى شكل تقابلات ضدية ، فالتقديم والتأخير ، والتعريف والتذكير ، والذكر والطفى ،

والإيجاز والإطناب ، كلها ثنائيات أماد منها البلاغيون في الكشف عن الخواص المميزة في الأداء الفني ، وذلك بربطها ببعض الاعتبارات النفسية التي تتصل — غالبا — بالملتقى ، وقليل بالبدع .

ولا شك أن معيارية اللغة كانت وراء توهمهم وجود هياكل مسبقة يقاس اليها التعبير ، فإذا جاءت اللفظة منكرا ، قالوا إن الأصل فيها التعريف ، والتنكير جاءها لهدف بلاغى محدد ، والعكس تماما ، فإذا جاءت معرفة ، قالوا : إن أصلها التنكير وتعريفها لهدف بلاغى آخر ، وقد أدى ذلك الى تداخل سياقات الكلام ، فاللفظة تنكر للتعظيم ، وتعرف من أجله أيضا ، كما تنكر للتحقير ، وتعرف لنفس الغرض . أى أن المسألة أصبحت حرصا على النمط الثنائى أكثر منها كشفا عن قيم فنية في الصياغة . ويبدو أن سيطرة هذه الثنائية جعلت البلاغيين يتناسون أحيانا إمكانية وجود طرف ثالث ، أو على الأقل يهملونها ولا يعطونه ما يستحق من البلاغة ، فالإيجاز والإطناب نمطان متقابلان بينهما حد وسط هو (المساواة) وقد حددها ابن مالك : بأن يكون لفظ الكلام بمقدار معناه ، لا ناقصا عنه بحذف للاختصار ، ولا زائدا عليه بمثل الاعتراض والتنهيم والتكرار (١) . وقد أخلاها من كل قيمة بلاغية متابعة السكاكى الذى جعل الإيجاز والإطناب أمرين نسييين ، وجعل بناءهما على أمر عرفى هو كلام الأوساط على مجرى متعارفهم في التأدية للمعانى فيما بينهم ، وهو في باب البلاغة لا يحمد ولا يذم (٢) .

ويبلغ النمط الثنائى قمة سيطرته في (علم البديع) ، فهو بداية يوضع في مواجهة ثنائية مع (البيان والمعانى) باعتباره مثلا لقيمة تحصينية لا تتحقق إلا بعد رعاية تطبيق الكلام على مقتضى الحال ووضوح الدلالة (٣) .

وانطلاقا من ثنائية (اللفظ والمعنى) يقسم البديع أيضا الى ما يرجع الى المعنى وما يرجع الى اللفظ . والتحرك البلاغى لرصد ألوان القسم الأول يوغل في الكشف عن أضرب في الأداء تتميز بطبيعتها المزدوجة ، بل إنه كان يعمد الى عملية تشعب لكل ضرب مع المحافظة على هذه الازدواجية في إفراس الدلالة التحسينية .

(فالمطابقة) هى الجمع بين المتضادين ، لكن هذا الجمع يتشعب الى (الإسمين) كقوله تعالى : « وتحسبهم أيقاظا وهم رقود » ، أو (الفعلين) ، كقوله تعالى : « تؤتى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء ،

(١) المصباح في علم المعانى والبيان والبديع — المطبعة الخيرية ١٣٤١ هـ : ٣٥ .

(٢) مفتاح العلوم : ١٢٠ .

(٣) الإيضاح : ٢٤٣ .

وتعز من تشاء ، وتذل من تشاء » ، أو (لفظين من نوعين) كقوله تعالى : « أو من كان ميتا فأحييناه » .

كما أن هذا التشعيب يمتد الى ثنائية (السلب والايجاب) ، كقوله تعالى : « ولا تخشوا الناس واخشون » .

ولم يكتف البلاغيون — في هذا المجال — برصد الثنائيات التي يقدمها المعجم اللغوي على وجه التضاد ، بل امتد رصدهم للثنائيات التي يفرزها السياق ولو لم تتحقق فيها حقيقة التضاد ، ففى قوله تعالى : « أشداء على الكفار رحماء بينهم » تتحقق ثنائية المطابقة سياقيا على أساس أن الرحمة مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة (١) .

وتكثيف الثنائية لنحظه بوضوح فيما أسموه (المقابلة) حيث يؤتى فيها بمعنيين متوافقين ، أو معان متوافقة ، ثم بما يقابلها ، كقوله تعالى : « فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا » .

وطبيعة الحصر المنطقي جعلت من المطابقة طرفا في ثنائية تقابلية ، طرفها الآخر يعتمد على التناسب هو (مراعاة النظر) حيث يجمع فيها بين أمر وما يناسبه لا على وجه التضاد ، كقوله تعالى : « الشمس والقمر بحسبان » (٢) .

ومن خلال طرفى الاتصال (المتكلم والمتلقى) يأتى (الإرصاء) مكونا ثنائية أخرى تتصل بحاسة التوقع عند المتلقى سامعا أو قارئا ، حيث يجعل قبل العجز من الفقرة أو البيت ما يدل عليه ، بحيث تنصب حركة الذهن على طرفين : ما يدل على العجز ، ثم العجز نفسه .

وعلى هذا النحو تأتى ثنائية (المشكلة) حيث يحدث فيها نوع من التماس للدلالة بين لفظين متجاورين ، فيتحدد معنى اللفظ الثانى بالنظر الى اللفظ الاول لمصاحبه له ، كقول الشاعر :

قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا لى جبة وقميصا
وتكاد تبرز هذه الثنائية حتى فى مجرد التسمية للون المرصود ، (فالزوجة) تمثل عملية ضم بين معنيين فى الشرط والجزاء . و (اللف والنشر) يمثل تكثيفا ثنائيا حيث يلف بين شيئين فى الذكر ، ثم يتبعهما كلام مشتمل على ما يتعلق بهما (٣) .

وحول ازدواج المعنيين والتفريق بينهما ، أو إضافة بعض المعانى إليهما تتكاثر ثنائيات (الجمع) و (التفريق) و (التقسيم) و (الجمع مع التفريق) و (الجمع مع التفريق والتقسيم) وحول ازدواج المعنى فى اللفظ الواحد يأتى (الإيهام) وثنائيته فى أن اللفظ استعماليين : قريب وبعيد ، فيذكر لإيهام القريب فى الحال ، الى أن يظهر أن المراد هو البعيد . و (التوجيه) حيث يرد الكلام محتملا لوجهين مختلفين .

(١) السابق : ٢٤٦ .

(٢) الإيضاح : ٢٤٨ .

(٣) مفتاح العلوم : ١٧٩ .

وبرغم أن (الالتفات) يمثل قيمة تعبيرية لها أهميتها في المجال الإيداعي ، حتى أن السكاكى نقله الى مباحث المعانى نجد أن معظم البلاغيين أوردوه ضمن ألوان البديع وربما كان ذلك راجعا الى ما ارتأوه فيه من ثنائية بارزة ، فهو في حقيقته يعتمد على حركة الذهن وانتقالها من معنى الى معنى ، أو من « أسلوب في الكلام الى أسلوب آخر مخالف للأول » (١) .

وثنائيات الالتفات تأتي من الخروج عن المطابقة بين الأعداد ، أو الضمائر ، أو الأفعال ، وقد حصر التنوخي الخروج من المطابقة في الأعداؤ في ست ثنائيات : فيجوز الانتقال من مخاطبة الواحد الى مخاطبة الاثنين وإلى مخاطبة الجمع . ومن مخاطبة الجمع الى مخاطبة الواحد وإلى مخاطبة الاثنين . فهي أنواع ستة حسب القسمة العقلية (٢) .

والخروج من المطابقة في الأفعال يأتي على قسمين — عند ابن الأثير — وكل قسم يدور حول عدة ثنائيات أيضا .
ففي القسم الأول : يأتي الرجوع عن الفعل المستقبل الى فعل الأمر ، وعن الماضي الى فعل الأمر .

وفي القسم الثاني : يأتي الاخبار عن الماضي بالمستقبل ، وعن المستقبل بالماضي (٣) . وربما كان هدف البلاغيين من تكثيف الثنائية في الالتفات إحداث نوع من الانسجام التنظيمي في تشكيل عناصر الجملة بعد افتقادها عنصر التطابق النحوي .

أما القسم الثاني من البديع أي ما يرجع الى اللفظ ، فقد اهتم فيه البلاغيون برصد التنويعات الثنائية وما لها من أثر تحسيني في الأداء ، ذلك أن اللغة — عندهم — تزخر بكثير من هذه التنويعات ، وتسلك من أجلها طرقا يمكن — من وجهة نظرهم — إخضاعها لقوانين وقواعد ثابتة .

وقد ساقهم مراقبة تشكيل الجملة الى التدقيق في رصد الخواص الصوتية التي تتصل بعملية التحسين ، وهم في ذلك لم يفلتوا من الطبيعة الثنائية إلا نادرا .

(فالتجنيس) يمثل ثنائية صوتية خالصة ، تتوافق فيها الصورة اللفظية بين كلمتين . وقد تناولها البلاغيون بتفريعات معقدة . مع حرصهم الشديد على توفير أقصى درجات التوازن المزدوج ، خاصة فيما اسموه (الجنس التام) الذي تتساوى فيه أنواع الحروف وأعدادها وهياتها بين الكلمتين .

بل يصل هذا الحرص الى حد توهم ثنائية إيقاعية يدركها القارئ أو السامع بالإشارة ، كقول بعضهم :

(١) المثل السائر : ١٨٢/٢ — ١٩٠ .

(٢) الاقصى القريب — مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٧ هـ : ٤٦ .

(٣) الطراز : ١٣٢/٣ .

حلت لحية موسى باسمه وبهارون اذا ما قلبا (١)
وهنا يترك البلاغيون للمتلقى تخيل هذه الثنائية بين (موسى) الاسم،
وبين (موسى) أداة الحلاقة ، وبين (هارون) ومقلوبها (نورة) .
ويستمر هذا الرصد الثنائى مع ملاحظة البعد المكانى للصياغة فى
(رد العجز عن الصدر) حيث يأتى أحد اللفظين المكررين فى أول الفقرة ،
والآخر فى نهايتها .

كما يستمر فى (السجع) الذى يمثل أيضا ازدواج التوازن الصوتى .
منتواط في الفاصلتان من النثر على حرف واحد ، وقد تتكشف هذه
الزاوجة بتعادل جزئى السجع ، فلا يزيد أحدهما على الآخر ، ثم تزداد
كثافة الإيقاع عندما يكون الفاظ الجزئين المزدوجين مسجوعة ، مثل قول
النضر : حتى عاد تعريضك تصريحاً ، وتمريضك تصحيحاً .

وتتأكد هذه الثنائية فى (الترصيع) ، ذلك أن الفاصلتين اذا اختلفتا
فى الوزن ، فهو المسجع ، وإلا فإن كان ما فى إحدى اللفظتين أو أكثر
ما فيها مثل ما يقابله من الأخرى فى الوزن والتقفية ، فهو الترصيع ، كقول
الحريرى : فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ، ويقرع الأسماع بزواجر
وعظه (٢)

وربما كانت سيطرة النمط الثنائى وراء بعض الألوان التى رصدها
البلاغيون وتكلفوا فيها هذه الخاصية مثل (التوشيح) الذى يبنى فيه
الشاعر قصيدته على بحرین من البحور الشعرية ، فاذا وقف على القافية
الأولى فهو شعر كامل مستقيم ، واذا وقف على الثانية كان بحراً آخر .
ومثاله :

اسلم ودمت على الحوادث مارساً ركناً ثبير / أو هضاب حراء
ونل المراد ممكناً منه على رغم الدهور / وفز بطول بقاء (٣)
كما أنها كانت وراء تجزئة الصياغة فى شكل ثنائيات تبعاً لما ينتاب
الدلالة من حاجة الى إتمامها ، أو تأكيدها ، أو التدليل على صحتها ، أو
توضيحها ، أو تفسيرها .

وفى هذا المجال ترد كثير من المسميات التى تحتوى فى داخلها على
هذه الثنائيات . (كالترديد) الذى تعلق فيه اللفظة بمعنى ، ثم تردف
بعينها وتعلق بمعنى آخر .

(التثويف) الذى يدل على معنى آخر بقريئة أخرى . و (التنبية)
وهو أن تطلق كلاماً ثم تردف به بما يؤيده ويقرر معناه . و (الإيضاح)
حيث يأتى فى الكلام لبس ، فيردف بما يوضحه ويظهر المراد منه .
و (التتميم) وهو أن يأتى الكلام ، ثم يقيد بفضلة لقصد المبالغة ، أو

(١) الطراز : ٣٧٢/٢ .

(٢) السابق : ٣٧٣/٢ .

(٣) السابق : ٧٠/٣ — ٧٢ .

الصيانة عن الخأ . و (التذيل) ، وهو الإتيان بجملته مستقلة بعد إتمام الكلام لإفادة التوكيد . و (التفسير) ، وهو أن يقع في مفردات الكلام لفظ مبهم ، فتأتى بعده بما يفسره ويشرحه (١) .

والذى أتصوره أن ما أوردته من ألوان بديعة يمثل غالبية ما رده البلاغيون ، وإنما كانت الزيادة العددية في بعض المؤلفات من الحرص على عملية التفريع والتشعيب ، إظهارا للبراعة والمقدرة ، وكأنما تناسى البلاغيون أنهم أمام ظواهر أسلوبية تستحق منهم الكشف عن طاقاتها الفنية ، فانساقوا الى تفريعاتهم مما أفسد هذا البحث وعطل غائده .

لكن الذى لاشك فيه أن التحرك البلاغى فى نطاق (النمط الثنائى) قد ساعد فى الكشف عن كثير من القيم التعبيرية ، وفعاليتها المؤثرة فى النظام العام للصياغة كما ساعد فى وضع بعض الإمكانيات اللغوية أمام التحليل الأسلوبى ، كوسيلة فى قياس ضغوط الدلالة كما وكيفا .

ومن الملفت أن (النمط الثنائى) لم يأخذ شكلا واحدا فى كل مجال من مجالات الدرس البلاغى ، بل يبدو أنه كان هناك نوع من التوافق بينه وبين المجال الذى يرد فيه .

ففى (علم البيان) يأخذ طبيعة جدلية ، حيث تكون العلاقة بين طرفى الصورة فى حالة حركة دائمة تنتقل — فيها — من أحدهما للآخر سلبا وإيجابا .

وفى (علم المعانى) يأخذ شكلا تحوليا ، فتنقل الصيغة ، أو اللفظة من حالة الى حالة أخرى ، مؤثرة فى تكثيف الطبيعة الفنية للصياغة من ناحية ، ومؤثرة فى تغيير الدلالة من ناحية أخرى .

وفى (البديع) تكاد تكون الثنائية تقابلا خالصا ، استغلالا لإمكانيات اللغة وما تقدمه فى هذا المجال من ألوان التوافق والتخالف ، وإفادة من الخواص الإيقاعية التى لا يظهر أثرها إلا من خلال حد أدنى هو النمط الثنائى .

ويبدو أن الإدراك البلاغى المقنن قد اكتسب كثيرا من هذه الثنائيات طابعا آليا جعلت نظرية البلاغيين الى الصياغة قائمة على اعتبار ما يجب أن تكون عليه ، لا باعتبار ما هى فى حقيقتها ، وربما كان مرجع ذلك هو عجزهم عن الربط بين التوصيف الشكلى للثنائيات والبنية الحقيقية للنص الأدبى .

وقد يفسر هذه الآلية أن البلاغيين لم يبدعوا منطقا حركتهم من الصياغة ، وإنما من فكر مسبق تكون لديهم — بوعى أو بغير وعى — من اتصالهم ببعض الثقافات وخاصة اليونانية ، التى قدمت للفكر العربى عموما ثنائية أساسية فى إدراك الوجود من خلال طبقتين : طبقة العقل المطلق . وطبقة المادة الأولية ، الهولى . أو بمعنى آخر : الصورة والمادة .

وقد أثرت هذه الثنائيات تأثيراً بالفا في الفكر الفلسفى ، ثم الفكر البلاغى بعده . ويبدو أن قضية (اللفظ والمعنى) ليست إلا انعكاساً لمقولة (الصورة والمادة) على نحو من الانحاء . كما يبدو أنها قد بسطت تأثيرها على كثير من مباحث البلاغة ، إن لم تكن هى التى أتاحت لها أن تبرز فى مجالات الدرس البلاغى القديم .

نفى المقابسة الستين من مقابسات أبى حيان التوجيذى بدور حديث عن اللفظ والمعنى من منطلق فلسفى أساسه التدقيق فى حقيقة النظم والنثر : « قال أبو سليمان — وقد جرى كلام فى النظم والنثر — : النظم أدل على الطبيعة . لأن النظم من حيز التركيب . والنثر أدل على العقل ، لأن النثر من حيز البساطة ، وإنما تقبلنا المنظوم بأكثر مما تقبلنا المنشور ، لأننا بالطبيعة أكثر منا بالعقل ، والوزن معشوق الطبيعة والحس ، ولذلك يفتقر له ما يعرض من الاستكراه فى اللفظ ، والعقل يطلب المعنى ، فلذلك لاخطر للفظ عنده ، وإن كان متشوقاً معشوقاً ، والدليل على أن المعنى مطلوب النفس دون اللفظ الموشع بالوزن المحصول على الضرورة ، أن المعنى متى صودف بالسائح والخطر وتوقى الحكم ، لم يبل بما يفوته من اللفظ الذى هو كاللباس والمعرض والائاء والظرف ، لكن العقل مع هذا قد يتخير لفظاً بعد لفظ ، ويعشق صورة دون صورة ، ويأنس بوزن دون وزن ، ولهذا يشقق الكلام بين ضروب النثر وأصناف النظم . وليس هذا للطبيعة ، بل الذى يستند إليها من الكلام ما كان حلواً فى السمع ، خفيفاً على القلب ، بينه وبين الحق صلة ، وبين الصواب وبينه آصرة ، وحكمها مخطوط باملاء النفس ، كما أن قبول النفس راجع الى تصويب العقل » .

فحديث أبى حيان هنا شبيه بالحديث عن (المادة والصورة) فى الفكر الفلسفى القديم ، فالحس والعقل يتصلان باللفظ والمعنى ، وتصور المعنى يقتضى تجسده فى شكل مادى هو اللفظ والذى صار كاللباس أو الإئاء ، وإذا كان العقل يطلب المعنى ، فإنه يتخير الصورة التى يتحقق فيها ، ويعشق منها واحدة دون أخرى .

وهذا الإدراك الفلسفى لثنائية اللفظ والمعنى ، يحتفظ بكثير من إبعاده عند انتقاله الى الفكر البلاغى ، فالعلوى يرى أن تحقق الأشياء فى الذهن وتصورها هو الأصل الذى تترتب عليه الموجودات ، لأن الشئ إذا لم يكن له تصور وتحقق فى الذهن ، فإنه لا يمكن وجوده بحال . وإن كان هذا لا ينفى وجود بعض التصورات الذهنية التى يستحيل وجودها فى الخارج ، كالقدرة والحياة القديمتين ، فإن هذه وإن أمكن تصورهما فى الذهن لا حقيقة لها فى الخارج .

والموجدات أيضاً لها تحقق خارجى بعيد عن الذهن فى عالم المكونات ، ومن هنا تأتى الألفاظ الدالة على الصورة الخارجية لضرب من

المصلحة العقلية ، ثم تأتى الكتابة فى المرحلة الأخيرة كنوع من الدلالة على الالفاظ (١) .

وهذا التدقيق فى الإدراك الذهنى والتحقيق العينى هو الذى فتق مستويات الصياغة وما يتصل منها بأصل المواضع ، وما يتصل بالمدرک العقلى ، فالتحقق الذهنى ، والتحقيق العينى أمران عقليان لا يفتقران الى مواضع ، وإنما يفتقر اليها اللفظ الدال على الصورة الخارجية ، والكتابة الدالة على ذلك اللفظ « (٢) » .

والدلالة العقلية والوضعية هما أساس التحرك البلاغى فى رصد خواص الصياغة الأدبية وما يميزها عن الصياغة المألوفة من خلال الطاقات التعبيرية فى (المعانى والبيان) .

فدلالة اللفظ على المعنى إما أن تكون وضعية أو عقلية ، والوضعية تتحقق فى دلالة الالفاظ على المعانى التى وضعت بإزائها ، كدلالة الحجر والجدار والسماء والأرض على مسمياتها .

أما العقلية فتتصل بما يكون داخلاً فى مفهوم اللفظ ، كدلالة لفظ (البيت) على (السقف) ، وعقليتها تأتى من امتناع وضع اللفظ بازاء حقيقة مركبة .

كما تتصل بما يكون خارجاً عنه ، كدلالة لفظ (السقف) على (الحائط) ، فانه لما امتنع انفكاك السقف عن الحائط عادة ، كان اللفظ المفيد لحقيقة السقف مفيداً للحائط بواسطة دلالة الأول ، فتكون هذه الدلالة عقلية أيضاً (٣) .

فالثنائية اللغوية فى (اللفظ والمعنى) لم تكن هدفاً مقصوداً فى ذاته ، بقدر ما كانت مدخلاً لإدراك مستويات الصياغة ، والدلالة التى تتفق منها . وآل الأمر فى الفكر البلاغى الى تصور ثنائى للدلالة بالنسبة للصياغة الواحدة .

الأول : تكون فيه المعانى مفهومة من أنفس الالفاظ ، التى هى كالمعارض والوشى والحقى وأشباه ذلك .

الثانى : لا تفهم — فيه — المعانى من أنفس الالفاظ ، وإنما يوماً اليها بتلك المعانى التى تكتسب تلك المعارض ، وتزين بذلك الوشى (٤) .

وبعبارة مختصرة — على حد قول عبد القاهر — نقول : « المعنى ومعنى المعنى ، نعى بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ ، والذى تصل اليه

(١) الطراز : ١٢٣/١ ، ١٢٣ .

(٢) السابق : ١٢٣ .

(٣) نهاية إيجاز : ٨ .

(٤) دلائل الإعجاز : ٢٦٤ .

بغير واسطة ، وبمعنى المعنى ، أن تعقل من اللفظ معنى ، ثم يفضى بك ذلك المعنى الى معنى آخر » (١) .

ومدار الأمر فى المعانى الثوانى على الدلالة العقلية ، وتحرك الذهن فيها من مرحلة الى مرحلة ، كما فى الكناية والاستعارة والتمثيل ، فعندما أقول : هو كثير الرماد ، أو طويل النجاد . لا أفيد غرضى من مجرد اللفظ ، ولكن يدل اللفظ على معناه الذى يوجبه ظاهره ، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى — على سبيل الاستدلال — معنى ثانيا هو الغرض (٢) .

وكما آلت ثنائية اللفظ والمعنى الى مباحث (علم البيان) آلت أيضا الى مباحث تصل (بعلم المعانى والبديع) ، وذلك باتصالها بثنائية أخرى هى (الفصاحة والبلاغة) ، فالفصاحة تتصل باللفظ المجرد وخلوصه من التعقيد فى تركيب الاحرف والالفاظ جميعا ، أما البلاغة فإنها تكون وصفا للمعانى والالفاظ معا « (٣) إذ هى « كل ما تبلغ به المعنى قلب السامع فتمكنه فى نفسه ، لتمكنه فى نفسك ، مع صورة مقبولة ومعرض حسن » (٤) .

وطبيعة التشقيق فى الفكر البلاغى ربطت الفصاحة والبلاغة بثنائية أخرى هى (الأفراد والتركيب) ، وذلك أن البلاغة يكون موردها فى المعانى المركبة دون المفردة ، والفصاحة تكون فى الكلم المفردة ، كما تكون فى الكلم المركبة (٥) .

والصيغة الأدبية تتصل طورا باللفظ بالاضافة الى مفرداته ، وطورا بالاضافة الى ما تركب منه .

فبالنسبة لمفرداته تأتى مباحث البلاغة فيما يتعلق بمحاسن افراد الحروف ، ومحاسن مفردات الالفاظ .

وبالنسبة الى مركباته تأتى مباحث تتصل بالبديع كالتجنيس والترصيع ، ومباحث تتصل بالمعانى ، كالتعريف والتكثير ، والتقديم والتأخير ، والفصل والوصل ، الى آخر ما عرضنا له منها قبل ذلك .

(١) السابق : ٢٦٣ .

(٢) السابق : ٢٦٢ .

(٣) الطراز : ١٠٤/١ ، ١٢٨ .

(٤) كتاب الصنائع : أبو هلال العسكري صبيح بمصر : ١١ .

(٥) الطراز : ١٣٣/١ .

ولا يغيب عنا أن ثنائية اللفظ والمعنى كان لها جانب آخر ، له خطورته وأهميته ، من حيث ارتباطها بقضية الإعجاز القرآنى ، ثم اتصالها بمباحث المتكلمين حول القرآن : هل هو قديم أم حادث ؟ . وما أدى إليه ذلك من تناول لصفات الله — ومنها صفة الكلام — هل هى نفس الذات أم شىء زائد عليها . ثم أيلولة الأمر فى النهاية الى ثنائية (الكلام النفسى) ، وهذه المعنى الذى يدور فى الذهن ، و (الكلام المنطوق) أى اللفظ ، وهذه الثنائية كانت — من وجهة نظرنا — هى منطلق عبد القاهر الجرجانى فى وضعه لنظرية النظم . والتى فصلها فى كتابيه (دلائل الإعجاز) و (أسرار البلاغة) ، حيث صار الأول منهما ركيزة (علم المعانى) ، والثانى ركيزة (علم البيان) .